مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 05 العدد 02- ديسمبر2022

تجربة النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات

Islamic Windows experiance in Algerian traditional banks: Reality and Challenges

طهراوي أسماء
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، مخبر MECAS
tahraouiasma2019@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/09/10 **تاريخ القبول: 2022/11/03**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع وتحديات النوافذ الاسلامية في الجزائر من خلال التطرق لنظام رقم 20-02 مؤرخ في 20رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

وقد خلصت نتائج الدراسة أن فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية تساهم في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليديَّة المنافسة إلي تقديم الخدمة، لكن نجاحها مرهون بتوفير الموارد البشرية المؤهلة لفهم طبيعة العمل المصرفي الاسلامي وضوابطه الشرعية كما يجب اصدار قوانين خاصة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الاسلامي وعلاقتها بالبنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، البنوك التقليدية، النوافذ الاسلامية، الهيئة الشرعية.

Abstract :

This study aims to analyze the reality and challenges of Islamic windows in Algeria by addressing the system No. 20-02 dated 20 Rajab 1441 corresponding to March 15, 2020, which defines banking operations related to Islamic banking and the rules for its practice by banks and institutions.

The results of the study concluded that opening Islamic windows in Algerian public banks contributes to expanding the area of Islamic banking in Algeria by motivating competing traditional banks to provide the service, but their success depends on providing qualified human resources to understand the nature of Islamic banking and its legal controls, and special laws must be issued. It takes into account the specificity of Islamic banking and its relationship with the Central Bank.

Key words: Islamic banks, traditional banks, Islamic windows, the Sharia Board.

1.مقدمة

إن انتشار النظام المصرفي الإسلامي وعدم تأثره بالأزمات المالية المحلية والدولية ادى الى اكتسابه قوة ومرونة عالية لأداء مهامه وتحقيق نسب نجاحات كبيرة في مجال اقبال الافراد والمؤسسات المالية حاليا على اختلاف توجهاتها إلى البنوك الاسلامية.

دفع هذا بالبنوك التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية في فروعه كلها أو بعضها، إلاّ أن التجارب في مجال الصيرفة الإسلامية أكَّدت على نجاح تحول النوافذ الإسلامية إلى بنوك مستقلة على الرغم من التحديات التي تواجهها هذه النوافذ من حيث تواضع رؤوس أموالها مقارنة مع البنوك المستقلة وفصل المعاملات الماليَّة فصلا كليا هذا عدا نظرة أفراد المجتمع في التعامل مع نوافذ إسلامية لبنوك تقليدية تتعامل بالنظام المصرفي التقليدي وتحُفظ بعض العملاء على التعامل مع بنك يقدم خدمات مزدوجة.

وبهذا أصبح لزاما على البنوك التقليدية في الجزائر مسايرة هذا التطور من أجل تعبئة المدخرات المالية وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، ومن أجل تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار المحروقات، واستجابة لرغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية، وعليه سنحاول في هذه البحث أن نبرز أهم التحديات التي تواجه فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر ومتطلبات نجاحها.

ولهذا حاولنا من خلال دراستنا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح البنوك التقليدية الجزائرية في إنشاء النوافذ الاسلامية في ظل التحديات الموجودة؟

والإجابة على الإشكالية تكون من خلال المحورين التاليين:

1-النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.

2-واقع النوافذ المالية الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

الفرضيات:

-النوافذ الاسلامية خطوة تمهيدية للتحول بشكل كامل للنظام المصرفي الاسلامي.

- أهم تحدي تواجهه النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية هي البيئة القانونية.

أهداف الدرسة:

تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

-التعرف على المفاهيم الأساسية للنوافذ الاسلامية.

-عرض واقع النوافذ الاسلامية في الجزائر.

- التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

-عرض لأهم التحديات والمعيقات التي تواجه نجاح عملية النوافذ الاسلامية في الجزائر.

منهجية الدراسة:

تماشيا مع طبيعة موضوع البحث تم استخدام المنهج الوصفي الذي يتلاءم مع الجانب النظري للدراسة، كما تم الاعتماد على منهج تحليلي في تحليل البيانات والحقائق حول مشكلة الدراسة.

2. النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

1.2 تعريف النوافذ الإسلامية:

2 يقصد بالنوافذ الإسلامية (IslamicWindows) حسب مجلس الخدمات المالية الاسلامية على انها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية بحيث قد يكون فرعا أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأمول (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع احكام الشريعة الاسلامية (عقبة، 2021، صفحة 451).

3 النافذة الإسلامية عبارة عن قسم مستقل في المصرف التقليدي، من خلاله تقوم المصارف التقليدية بتوفير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ويشرف على هذا القسم هيئة شرعية متخصصة مهمتها التأكد من التزام القسم بأحكام الشريعة الإسلامية، وينبغي أن يتمتع القسم باستقلالية تامة عن باقي الأعمال والأنشطة المصرفية التقليدية (هني، 2017، صفحة 93.94).

2.2 أهداف وخصائص النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية:

للنوافذ الاسلامية اهداف كثيرة نجد منها:

-استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية، وتوسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.

-إعادة النظام الاسلامي للحياة الاقتصادية.

–تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الاسلامي، بالإضافة إلى تنمية القيم العقائدية والاخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدي العاملين والمتعاملين معها.

–تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات (عقبة، 2021، صفحة 452).

أما بانسبة للخصائص تتميز النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي: (عباس، 2017، صفحة 193)

1- طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية.

2- يخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.

3- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية.

4- حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.

5- عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لدية، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

3.2 أسباب نشوء النوافذ الإسلامية:

يمكن إجمالها فيما يلي (هني، 2017، صفحة 94.95) (عباس، 2017، صفحة 192):

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وتلبيتا للطلب الكبير على الخدمات المصرفية الاسلامية خاصة أنه فيه شريحة كبيرة من الافراد تنحرج من التعامل مع البنوك التقليدية.
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، هذا بالاضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لانشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد.
- الرغبة في التحول التدريجي نحول البنوك الاسلامية.

- النوافذ الإسلامية وسيلة لاستقطاب رؤوس الأموال وجلب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن الصيرفة الإسلامية؛
- إثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي وتقديم جميع الصيغ ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية؛
- ارتفاع عوائد التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي حيث شهد هذا الأخير تراجعا ملحوظا في معدلاته مما شجع البنوك التقليدية على فتح نوافذ إسلامية وذلك للسعي نحو زيادة الأرباح وتحقيق مكاسب أعلى نسبيا خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربوية؛
- الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية، وتكون هده خطوة أولى نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك؛

4.2 خطوات تحول البنوك التقليدية نحو التمويل الاسلامي:

إن التحول من البنوك التقليدية الى البنوك الاسلامية يتم من خلال طريقتين (رحماني، 2020، صفحة 74):

التحول الكلي: وهذا من خلال تحول المصرف التقليدي بالكامل الى بنك اسلامي أي القيام بالأعمال المصرفية الاسلامية.

التحول الجزئي: وهذا من خلال تقديم خدمات ومنتجات إسلامية في البنوك التقليدية أي فتح نوافذ إسلامية ومن خلال هذا الدراسة سنقوم بالتفصيل أكثر .

5.2 متطلبات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية:

يقتضي فتح نافذة للمعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في السوق المصرفية الجزائرية تحقيق المتطلبات التالية (لسلوس، 2020، صفحة 927):

1.5.2 متطلبات قانونية: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التقليدي يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن تم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
- الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
- تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول والآثار القانونية المترتبة وكدا العقبات القانونية المحتملة.

2.5.2 متطلبات شرعية: تنحصر في النقاط التالية:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح نافدة للتمويل الإسلامي؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- ألغاء المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛
- الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.

3.5.2 متطلبات إدارية: تتمثل في:

- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي ليكون مشروعا؛
- تعيين لحنة لإدارة عملية التحول؛
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل المصرفي الإسلامي؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية وصيغ التمويل الإسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3. واقع النوافذ المالية الاسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية

1.3 لمحة تاريخية عن مشروع البنوك الاسلامية في الجزائر

يعتبر بنك البركة الجزائري أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذي يسعون الى التعامل على أساس أحكام الشريعة الإسلامية، وامتثالا لأحكام القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض وقد أدخل هذا القانون تعديلات كبيرة في هيكل النظام البنكي الجزائري ومن بين هذه الإصلاحات السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية عامة وخاصة ومختلطة، وفي ضوء هذا ظهر بنك البركة الجزائري (https://www.albaraka-bank.dz).

تم انشاء البنك في 20 ماي 1991 ليجعل مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة، تأسس في شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، بالاشتراك مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بنك حكومي جزائري)، وشركة دله القابضة (جدة السعودية)، وقد واكب نمو البنك منذ تأسيسه عام 1991 تطور الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، وجاء نجاح البنك كنتيجة لجهوده في التركيز على تطوير العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية في الجزائر.

ويوجد كذلك مصرف السلام-الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم إعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة. إن مصرف السلام-الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الإقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر.(www.alsalamalgeria.com)

أما بالنسبة للنوافذ الإسلامية ففي الجزائر سمحت السلطات النقدية والاشرافية لبعض البنوك الخاصة بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الاسلامية إلى جانب تقديمها لخدمات مصرفية تقليدية، وهي بنك الخليج (AGB)2009، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر (HOUSING BANK)2016، وترست بنك الجزائر TRUST BANK2018.

بعد انتظار دام لعقود، تم صدور النظام 02-20 في23/03/2020 حيث أصبحت الخدمات المصرفية الإسلامية أخيراً متاحة أمام الجزائريين على مستوى البنوك الحكومية، بعد أن كانت حكراً

على البنوك الخاصة، وتأتي هذه الخطوة في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تشهدها الجزائر بسبب تداعيات كورونا، والآثار المتوالية لاستمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ منتصف 2014. دخول المنتجات الإسلامية رسمياً في البنوك الحكومية الجزائرية، أعلن عنه الوزير الأول عبد العزيز جراد خلال إشرافه على حفل إطلاق هذه المنتجات على مستوى البنك الوطني الجزائري، والذي سيطرح ثماني خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بعد أن استفاد من فتوى الهيئة الشرعية.

يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مالية تشاركية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك، وهذا من خلال تقديم المعلومات التالية (لسلوس، 2020، صفحة 930):

-بطاقة وصفية للمنتوج.

-رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل المصرف أو المؤسسة المالية.

-تبيين الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للشباك عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية.

وبتاريخ 18 جانفي 2022 تم توقيع بنك الجزائر مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(أيوفي)المتواجدة بالبحرين، والتي تُعنى بوضع معايير التمويل الإسلامي، في إطار جهودهما الرامية لتعزيز الصيرفة الإسلامية وسوق التمويل الإسلامي في الجزائر، وتقوية الروابط بين المنظمتين، كما يهدف كلا الطرفين إلى العمل في المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تدعم تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر. وهذا يشمل التبادل الفعّال للمعلومات، تنفيذ برامج بناء القدرات المشتركة في الجزائر والمتعلقة بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فضلاً عن استضافة الفعاليات والأنشطة لتعزيزالوعي بالتمويل الإسلامي في السوق المحلية لصالح مختلف المعنيين بما في ذلك المهنيين العاملين في المجال التنظيمي والإشرافي،فيالبنوك والمؤسسات المالية، وكذلك الأكاديميين وعلماء الشريعة وغيرهم، كما تغطي اتفاقية بنك الجزائر مع "أيوفي" إمكانية الاعتماد و الاعتراف بالمعايير الصادرة عن أيوفي من طرف الصناعةالمصرفيةو المالية الإسلامية بالجزائر بالإضافة إلى الاستفادة من برامج بناء القدرات. (بنك الجزائر، 2022)

2.3 مضمون نظام بنك الجزائر رقم 20-02المؤرخ في 15 مارس 2020:

لقد تبنت العديد من الدول الاسلامية والعربية اصدار تشريعات وقوانين تنظم اعمال الصيرفة الاسلامية فيها، ولقد كان لهذه الخطوة الأثر الكبير والواضح في ترسيخ دعائم العمل المصرفي الاسلامي، ان نظام رقم 20-02 مؤرخ في 20رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

تضمن العدد **73***من الجريدة الرسمية الصادر في* **2018/12/09***النظام رقم***18 - 02***المؤرخ في* **2018/11/04***المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا النظام أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة الصيرفة الإسلامية*، وتخصّ هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار. وفي 15 مارس 2020، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 20-02 مؤرخ في 20رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وقد الغي هذا النظام أحكام النظام 18-02 السابق الذكر.

حدد هذا النظام في مادته الثانية مفهوم العملية البنكية، التي تدخل ضمن "الصيرفة الإسلامية" في كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد (الجزائر، 2020، صفحة 3)، عرف هذا النطام في مادته 17، "شباك الصيرفة الإسلامية" بأنه: هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية. كما رخص هذا النظام للبنوك أن تقدم ثمانية منتجات بنكية إسلاميةهي : المرابحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم والإستصناع وحسابات الودائع وودائع الإستثمار؛وقد عرف هذا النظام كل منتج مالي إسلامي على حدة في مواده من 05إلى12وكان من بين بنود هذا النظام هو :

المادة :14 قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تُسلّم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

المادة :15في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكوّن هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة ، تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

❖ **تقييم نظام بنك الجزائررقم 20-02:**

بعد هذا التحليل لمواد النظام الجديد للبنوك الاسلامية في الجزائر، يمكننا القول أن المشرع الجزائري قام بخطوة جد مهمة لتطوير وفتح المجال للعمل المصرفي الاسلامي كما انه وفق في وضع نظام للبنوك الاسلامية وجاء موافق لاحكام الشريعة الاسلامية، ومع هذه الايجابيات نجد السلبيات نذكر منها: (طروبيا، 2020، صفحة 257) (حوفاني، 2020، صفحة 136)

إيجابيات النظام رقم 20-02	سلبيات النظام رقم 20-02
-كونه يشكل اضافة تشريعية جيدة للساحة المالية الجزائرية بإقراره لمجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، مما يساعد على تعبئة الادخارات من جهة وتنويع التمويلات من جهة اخرى. - إن فتح شبابيك إسلامية في البنوك التقليدية، من شانه المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية، وهذه الخطوة ستكون كمرحلة انطلاق للتحول التدريجي والشامل نحو العمل المصرفي	- قدم هذا النظام في مادته الثانية مفهوم ناقص للعملية البنكية التي تدخل ضمن "الصيرفة الإسلامية"، بحيث وصفها بكل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد. وهذا ضابط شرعي مهم في المعاملات المالية، ولكن لا يقتصر عليه لوحده لإضفاء الشرعية على المعاملة. _من المعلوم انه ليس من خصائص النظام القانوني التفصيل في المواد القانونية لكن بعض

الاسلامي. – إن تأسيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء بالإضافة الى وجود هيئة شرعية في كل بنك إسلامي، يضفيان مزيد من الثقة والطمأنينة للمدخرين حول مشروعية المنتجات المالية الإسلامية، مما يساهم أكثر في تعبئة الادخارات المحلية.	العناصر الأساسية بحاجة الى تفصيل في هذا النظام، والبعض الآخر بحاجة الى تعليمات او مذكرات علمية تطبيقية من قبل الجهات المعنية وخاصة ما يتعلق بالمنتجات. –تضييق عمل هيئة الرقابة الشرعية، وحصره في مراقبة وضمان تطبيق الآراء بالمطابقة التي تصدرها الهيئة العليا يؤثر سلبا على مستقبل الصناعة المالية الاسلامية. –لم يشر النظام إلى التدقيق الشرعي الخارجي كآلية رقابية موازية، تساهم بالتدقيق في أعمال البنوك والمؤسسات المالية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر متعددة.

3.3الخدمات المصرفية للنوافذ الاسلامية في الجزائر:

عرف نظام رقم 20–02 مؤرخ في 20رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية كل منتج مالي إسلامي على حدة في مواده من 05إلى12.

المرابحة: هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبَقا ووفًقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

المضاربة: هو عقد يقدم بموجبه بنك او مؤسسة مالية المسمى "مقرض للأموال"، رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

المشاركة: هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.

الإجارة: هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى"اُلمؤّجر" تحت تصرف الزبون "اُلمستأجِر"، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.

السلم: هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التيُ تسّلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي.

الإستصناع: هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو

بشراء لدى مصنع سلعة ستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقًا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقًا بين الطرفين.

حسابات الودائع: حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع اِلالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقا.

ودائع الإستثمار: هي توظيفات لأجل، ُتترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

4.3 تحديات العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر:

يواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات والعقبات والتي تتلخص فيما يلي:

-غياب الاطار القانوني المنظم لها حيث تحتكم المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر للقوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي، وهو ما يجعل من البيئة المصرفية الجزائرية غير ملائمة لنشاط هذه المؤسسات نظرا للاختلافات الجوهرية التي تميزها عن نظام عمل المؤسسات المالية التقليدية وهذا بالرغم من صدور النظام ***20-02*** المتعلق بالصيرفة التشاركية، بخاصة تلك المتعلقة بتحديد نسبة الاحتياطي النقدي وامتصاص فائض السيولة، وكذلك تعامله مع البنك المركزي كمقرض أخير، حيث تخضع للقانون المنظم للبنوك الأخرى دون مراعاة طبيعتها الخاصة.

ومن بين أهم معيقات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر عموما القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار المعاملات المصرفية الإسلامية.

-تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصا في الاطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من البنوك التقليدية لخبرتهم في مجال العمل الصرفي حيث تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية (زارع، 2021، صفحة 106)، ومن ثمَّ فهناك نقص في تكوين رأس المال البشري المدرب على آليات عمل النظام المصرفي الإسلامي، مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نجو البنوك التقليدية والانحراف نحو الاهداف والمبادئ المنوطة بالمصرف الاسلامي القائم . (عبدلي، 2020، صفحة 77)

-محدودية المنتجات الاسلامية حيث حدد نظام 20-02 ثمان صيغ فقط في حين تم استثناء الصيغ الاسلامية الأخرى (خذري، 2020، صفحة 84).

-عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الاسلامي؛ (زارع، 2021، صفحة 106)

-التباطؤ احيانا في تلبية احتياجات العمل المصرفي الإسلامي من نظم واجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الاجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء (رمضاني، 2017، صفحة 157).

-كذلك يوجد تحدي مهم وهو علاقة الهيئات الشرعية مع إدارة **للبنك** حيث يشمل ذلك العلاقات مع الادارة التنفيذية القائمة على العمل اليومي، ومجلس الادارة وجمعية المساهمين في المصرف والتي تتضمن ما يلي:

*التبعية وعدم الاستقلال التام: من ضمن التحفظات التي تثار حول النوافذ الاسلامية، أن هذه النوافذ كما تبين في السابق أنها تابعة للبنوك التقليدية وليست مستقلة عنها، وهذا مما يشجع إلى انتفاء الحاجة إلى إنشاء المزيد من البنوك الاسلامية.

*اشكالية اختلاط الأموال الاسلامية في النوافذ مع أموال المصرف الأم (بحبح، 2020، صفحة 351).

–تحدي الالتزام بالرقابة الشرعية وبالتدقيق الشرعي المستقل حيث

نجد من بين أعضاء الهيئات الشرعية أساتذة جامعيون مكلفين بالتدريس في جامعاتهم مما يؤدي إلى عدم تفرغ هؤلاء لاعمال الرقابة الشرعية في المؤسسات التي يعملون بها، إذا غياب المتابعة والمراقبة المستمرة على عمل النوافذ والبنوك الاسلامية في الجزائر، كما أن غياب هيئة للتدقيق الشرعي سيؤدي إلى زعزعة الثقة في نفوس المتعاملين مع هاته النوافذ، إضافة إلى غياب هيئة رقابة الشرعية المركزية ضمن هياكل البنك المركزي سينقص من كفاءة التدقيق الشرعي الخرجي . (مناد، 2022، صفحة 566)

5.3 مساهمة تجربة النوافذ الاسلامية في تطور العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر:

تساهم النوافذ الإسلاميَّة في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال تحفيز المصارف التقليديَّة المنافسة إلي تقديم الخدمة، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدوليَّة التي سعت من جانبها إلي تطوير منتجات إسلاميَّة جديدة، كما أظهرت هذه التجربة في كثير من الدول الإسلامية أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للبنوك التقليدية، ومنها المجتمع الجزائري.

إن إقدام البنوك التقليدية الجزائرية على افتتاح نوافذ إسلامية إنما هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ عدد النوافذ الاسلامية التي تم فتحها في البنوك التجارية الجزائرية قبل نهاية شهر سبتمبر 2021 في حدود 310 شباك. (دحاك، 2022، صفحة 214) كما أن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفيَّة الإسلاميَّة وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الجزائري بحيث يتوسع الأول على الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة.

كما تُساهم النوافذ الإسلاميَّة في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائريَّة وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفيَّة، وهيُ محفز قوي للبنوك التقليديَّة الجزائرية في إقامة بنوك إسلامية منفصلة لها موجوداتها وودائعها وموظفوها.

بالإضافة إلى ذلك إذا نجحت النوافذ الإسلاميَّة في تحقيق نتائج أعلى لبنوكها من نتائج الفروع الأخرى التقليديَّة الجزائرية، فإ ن ذلك سيدفع إدارة البنك إلى التوسع في الظاهرة عن طريق فتح نوافذ أخرى تعمل بنفس المنهج، وهذا يؤدي إلى تحقيق المزيد من الكفاءة في الجهاز المصرفي الجزائري، وخلق جو يسوده المنافسة في السوق المصرفية الجزائرية، مما سيبذل المزيد من الجهود لابتكار أدوات مالية إسلامية تتمتع بالكفاءة الاقتصادية والمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء. كما أن استثمار الأموال بإيداعها في النوافذ الإسلاميَّة سيساهم بلا شك في التقليل من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي، فبدلاً من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه النوافذ التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلاميَّة، ممّا يُسهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويُؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلاً عن زيادة أجور العاملة السابقة ممّا يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن تصل إلى القضاء على البطالة.

خاتمة:

تعتبر النوافذ الاسلامية إحدى مخرجات الابتكارات المالية على المستوى العالمي، لهذا اعتمدت الجزائر فتح النوافذ الاسلامية على مستوى البنوك العمومية حيث كان هذا الاعتماد صادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس2020، لتساير التطور في مجال العمل المصرفي الاسلامي ومن أجل تعبئة المدخرات المالية وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، ومن أجل تنويع مصادر التمويل للاقتصاد الوطني في ظل تراجع أسعار المحروقات، واستجابة لرغبة شريحة واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية.

وقد خلصت نتائج الدراسة أن نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية مرهون بتوفير مجموعة من المتطلبات الضرورية، على غرار إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، وأن يخضع العمل المصرفي الاسلامي لمراقبة هيئة الرقابة الشرعية، وتطوير الموارد البشرية لفهم طبيعة العمل المصرفي الاسلامي وضوابطه الشرعية.

التوصيات:

-العمل على الفصل المالي والاداري لأنشطة النافذة الاسلامية عن باقي أنشطة البنك التجاري لكسب ثقة الزبائن.

-يجب تعديل في قانون النقد والقرض ليتضمن مواد خاصة بتنظيم العمل المصرفي الاسلامي و تحدد فيه علاقتها بالبنك المركزي مع بقاء النظام المصرفي التقليدي على حاله.

- في خضم هذه التطورات المتسارعة أضحت مواكبة الصناعة المصرفية الاسلامية للتحول الرقمي ضرورة ملحة، فرضتها التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي من جهة، والتوجه العالمي نحو الحكومات الرقمية من جهة أخرى، كما ازدادت أهمية رقمنة الخدمات المصرفية الاسلامية مع تفشي جائحة كوفيد19، أين سمحت للعملاء بالحصول على مجموعة من الخدمات المصرفية من منازلهم، بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية التي توفر الوقت والنفقات وتحفظ الصحة العمومية.

-يجب الحرص على عدم اختلاط الأموال الاسلامية في النوافذ مع أموال المصرف الأم.

-ادماج التخصصات الخاصة بمواضيع الاقتصاد الاسلامي على مستوى الجامعات والمعاهد المتخصصة.

المراجع:

-اسيا بوعكة، توفيق خذري. (2020). واقع توطين الصيرفة الاسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02 والتعليمة 20-03. *مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، مجلد 5، العدد1* ، 68-90.

-بنك الجزائر .(2020) .*أنظمة :النظام رقم02-2020المؤرخ في 20رجب عام 1441الموافق 15مارس2020*، Récupéré sur https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reglements2020arabe.pdf .

-*بنك الجزائر*. (2022). تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communique18012022.pdf

-حوفاني أسماء ,لعناني محمد .(2020) .مدى التزام نظام الصيرفة الاسلامية في الجزئر بمبادئ لعمل المصرفي الاسلامي دراسة تحليلية لنظام رقم 02-20المؤرخ في 20رجب 1441ه الموفق ل 15مارس .2020*مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8*العدد.124-138 , *2*

-دحاك عبد النور (2022) .,إشكالية إنشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية :بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18*العدد-222 , *28* 199.

-رحماني أحمد .جبوري محمد .(2020) .النوافذ الاسلامية كآلية للتوجهنحو الصيرفة الاسلامية في الجزائر .*المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد6، العدد*.67-85 , *1*

-رمضاني لعلا .لبرود أم الخير .(2017) .تحديات فتح نوافذ اسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر .*مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة ، المجلد 1، العدد . 2*

-بن زارع حياة .(2021) .تحديات النوافذ الاسلامية في الجزائر , *GIEM- Volume No. 114,* . 98-117.

-طروبيا نذير .مصطفى العرابي .(2020) .توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية : تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام .(02-20)*مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 6، العدد. 2*

-عباس حفصي .(2017) .مفهوم النوافد الاسلامية، وضوابطها الشرعية .*مجلة لدراسات الاسلامية ، العدد. 8*

-عبد القادر بحبح. (2020). النوافذ المصرفية الإسلامية خطوة نحو الصيرفة الإسلامية، دراسة تحليلية لتجربة المنظومة المصرفية الجزائرية. *مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10 العدد2* ، 337-355.

-عبدلي وفاء، عبدلي حبيبة ، عبدلي هالة .(2020) .الصيرفة الاسلامية في الجزائر واقع وتحديات . *مجلة الحقوق والعلوم االسياسية ، المجلد7، العدد. 2*

-خضير عقبة .(2021) .النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي . *مجلة المنهل الاقتصادي المجلد 4*العدد. *2*

-لسلوس مبارك، خطوي منير .(2020) .النوافذ الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح .*مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 13العدد*.943-922 , *2*
-مناد خديجة، بن كابو محمد الأمين .(2022) .تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية-حالة الجزائر .-*مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد5، العدد*.540-560 , *2*
-هني محمد جعفر.(2017) . نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر .*مجلة أداء لمؤسسات الجزائرية، العدد. 12*
مواقع إلكترونية:

https://www.albaraka-bank.dz
www.alsalamalgeria.com.